برچان Magazine

برجاف"ماكزين":تبحر في فضاء الكلمات

العدد(1) |الربيع|2014

* تراجيديا التحديث في اللغة الكُردية(إشكالات)

*تفكك الدول وتغيُّر حدودها... بروز عالم من غير حدود(ملف)

برجاف **"ماكزين"**

مجلة فصليّة ، تبحر في فضاء الكلمات

تهتم بالشأن العام سورياً وكُردياً ..

تصدر عن مركز *برجاف*

رئيس تحريرها

فاروق حجّي مصطفى

لوحة الغلاف

الكاركتِريست: *دجوار ابراهيم*

الفهرس

_ تراجيديا التحديث في اللغة الكُردية..صالح كيلو نعسان

_ هروب من إشكالات الهوية .. محمد وداعة (10)

_ ملابسات نشوء علم السياسة في عصرنا..شفان إبراهيم(13)

_ تفكك الدول وتغيُّر حدودها... بروز عالم من غير حدود... باراغ خَنّا(17)

_ بين الدولة - الأمة المنكفئة والسوق العالمية المتجانسة..يورغين هابيرماز(20)

بدايّة القول

رئيس التحرير

برجاف "ماكزين"..

نشق الطريق بمواردنا ...

قد يخطر ببال أحد متابعي المشهد الإعلامي والسياسي الكُردي سؤالٌ مفاده : لماذا برجاف " ماكزين " في ظل تدفق التقارير والمقالات التي تحكي عن الواقع الكُردي سواءاً أكان من قبل الأحزاب أو من قبل منظمات المجتمع المدني أو من قبل الفاعلين في الشأن العام ؟

في الحقيقة إنّ هذا السؤال مشروع ومحق خاصة أنّ الظّرف السوري والكُردي والعثرات التي تواجهه لا يؤثر عليه الإعلام بقدر مايؤثر الواقعٍ الذي يحيط بسوريا من كل النواحي، فهو الذي يحدد منحى التغيير، لكن لإرادة السوريين دور لا يستطيع أحد القفز فوقها، ما يفرض على بعض صناع القرار أنْ يأخذوا هذه الإرادة بعين الاعتبار، لأنّ هذه الإرادة هي التي تسهم (بشكل أو بآخر) في تغيير الوقائع والمعطيات عند اتخاذ أي قرار يتعلق بقضيتهم.

الغالبية أصبحت على دراية بأنّ أي التغيير في سوريا مرهون بتغيير بوصلة المصالح الدولية في الشرق الأوسط ككل، وأنّ التعاطي مع الملف السّوري" البلد الذي يفصل العراق عن لبنان" يختلف عن التعاطي مع الملفات في دول أخرى من الشرق .

ويبدو أنّ طريقة البحث عن الحل السوري بحاجة إلى تغيير من الأعلى, أي عندما يتغيّر من له دور في شرقنا ورؤيتهم لسوريا وحال مكوناتها, وإن صدق أنّ التغيير يبدأ من تغيير رؤية العالم نحو مشكلات بلادنا ومن ضمنها إسرائيل على سبيل المثال لا الحصر!

استطراداً..فإنّ كل ما سلف يستدعي التعامل السلس مع كل المعطيات السّياسية والثقافية والإعلامية، بمعنى أنّ مسألة سوريا تحتاج إلى آلية جديدة مختلفة عن الرؤية القديمة لمقاربة الواقع، فالسّوريون بدأوا بالثورة بالشعارات التي رفعها النظام (خارجيّا على الأقل), وما يتعلق بمسألة المشاكل الوطنيّة ذات المؤثرات الخارجيّة، وهذا ما شكّل حجر عثرة أمام محاولة تغيير منحى الرأي العام اتجاهنا, وعلى أنّ ثمة تغيير يحدث في ذهنية ناسنا وسياسيينا وصنّاع قرارنا السياسي، ولهذا لم نلحظ التحمس على مستوى الرأي العام العالمي الشرقي والغربي ..ما يعني أنّنا أمام استحقاق في انتقاء مفردات خطابنا، والبحث عن صيغة أخرى للخطاب السّوري نحو الخارج.

إيماناً منّا نريد الانطلاق بمواردنا الذّاتية وبإمكانيات متواضعة أنّ نساهم في خلق معطى على مستوى الأسس المعرفية والمنهجية بدءاً بماهية الدولة , وهذا العدد الأول محوره "الدولة" وانتهاءاً بدور الفرد المتعثّر في المسير, مروراً بالمجتمع الذي يحتاج إلى عناية خاصة من قبل الذين يدّعون بأنهم يمثلون المجتمع المدني ....مشوارٌ شاقٌ وطويلٌ سنبدأه من الصفر .. بين الفينة والأخرى نجمع المقالات وننشرها في عباءة برجاف "ماكزين" سواءاً أكان مقالاً مبتكراً من ذهنيتنا, أو منقولاً من المنابر الإعلامية الأخرى, مما يصعب التقاطه على المتلقي الذي ينشغل الآن في كيفية تدبير ذاته وتأمين شروط أمنه الشخصي.

برجاف "ماكزين " مجلة تهتم بسوريا ومكوّناتها, هي مجلة معرفيّة وثقافيّة أكثر مما هي سياسّية, لكنّ السياسة لا تغيب أيضاً عن محاورها, ننطلق إذاً..لأنّنا من هذا النفق فقط نستطيع أن نقف إلى جانب ناسنا ....!!

تراجيديا التحديث فى اللغة الكُردية

صالح كيلو نعسان

محاولات حولت اللغة التركية الى لغة مشكلة من تجميع كلمات من عدة لغات، الرابط بينها أدوات الربط التركية لتتحول الى لغة مفهومة، لكنها تجسد درجة عالية من التعصب القومي والذي تحول الى حاجز فولاذي ضد تعلم اية لغة اخرى

تجربة اللغة التركية التي هي بالأصل لغة بسيطة كانت متداولة بين البدو الغزاة في غرب الصين، لم تنجح طوال حكم العثمانيين الأتراك ولمدة خمسمائة عام. من اللغة الفارسية - التي كانت اللغة الرسمية للدولة العثمانية - الى التركية القديمة المكتوبة بالحرف الهندي، الى التركية المكتوبة بالحرف اللاتيني الى تطويرها بالإعتماد على الإستنباط من أصول لغتهم البدوية، الى الإستنباط من لغات سكان المنطقة، العربية والفارسية والكردية، الى الإستنباط من اللغات اللاتينية.

هذه المحاولات جميعا حولت اللغة التركية الى لغة مشكلة من تجميع كلمات من عدة لغات، الرابط بينها أدوات الربط التركية لتتحول الى لغة مفهومة، لكنها تجسد درجة عالية من التعصب القومي والذي تحول الى حاجز فولاذي ضد تعلم اية لغة اخرى، لدرجة ان الغير ملم باللغة التركية يتوه ليس في الشارع التركي فحسب، بل وحتى في المطارات التركية التي هي الوجه الحضاري وبوابة اي بلد الى العالم، لعدم وجود إلاّ قلة من الموظفين الذين يتكلمون غير اللّغة التركية.

اللغة من وجهة نظر سيسيولوجية مساهم كبير في تكوين الشخصية، ومن وجهة نظر علم النفس الجمعي تعكس بشكل كبير السوية الحضارية لمجتمع ما، ويقول مثل عربي بان "اللغة وعاء الأمة" وهذا صحيح في حالة الامة العربية التي تصّر على الرجوع الى بداوة القرن السابع الميلادي قرن "السلف الصالح" ذلك الزمن الذي تطورت فيه اللغة العربية التي يتداولها العرب حتى الآن في كل ماهو رسمي، ولم يدخلوا فيها اي تطوير لغوي منذ ثلاثة عشر قرنا تحت ذريعة كونها لغة القرآن، مما ادى الى ان يرجع العربي في لاشعوره الى ذلك الزمن الغابر ويتصرف ازاء الحضارة كنموذج بدوي غريب عن كل ماينتمي الى التطور والحداثة، بل أحيانا اخرى، وفي نموذجه الشعبي الى راغب في سحق المدنية (الطالبان وداعش) والعودة الى زمن الخيمة البدوية (معمر القذافي نموذجا) وتحريم أساسيات التقدم الحضاري كالفن والموسيقى والأدب الحر (فرمانات مؤسسة الأزهر ضد الأدباء مثلاً).

في مقارنة بين اللغة الإنجليزية والفرنسية، نجد ان الفرنسية بقواعدها المعقدة انحصرت بعد ان كانت لغة الصالونات الأدبية والارستوقراطية في العالم، وتقدمت اللإنجليزية ليس لأنها لغة الأميركيين فقط بل لأن قواعدها هي الابسط ، وقابلية التطور فيها كبيرة لدرجة ان قارئ مسرحيات تشيكسبير يرتبك إن لم يكن ملماً بالإنجليزية الكلاسيكية بشكل جيد. ولربما تتحول هذه اللغة في المستقبل الى لغة عالمية لتوفر شروط الانسجام مع العصر المتسارع في تطوره فيها ، ولأن مطوريها لايحّملون على ظهرهـــا لا النعرات القومية او الطائفية، بل يعملون على تطويرها من اجل ان تكون وسيلة تفاهم بين الأجـــناس البشرية.

اللغة الكردية دخلت مجال الكتابة حديثا، كانت في السابق متداولة شفهياً إلاّ عند بعض الشعـــراء والكتاب في سوريا وتركيا وعلى نطاق ضيق، ووفق قواعد وأصول ذلك الوقت، حيث كانت تدخل فـــي مجال الكتابة ببطئ ولكن دون خوف، لأن الذين تداولوها كانوا على دراية بقواعدها، وإن استنبطـــوا شيئاً جديداً فذلك وفق قواعد كانت معروفة لديهم .

وبعد حوارات قريبة للعلمية كانت تلك الإستنباطـــات تدخل حيّز التداول. لكن الذي يحدث الآن يدخل في مجال الكارثة القومية، والإساءة الى اللغة، ودفعها الى نفس الطريق الذي صارت فيه اللغة التركية والعربية.

أكثر المساهمين في تعميق إشكاليات اللغة الكردية هم بعض الأطراف الأدبية والسياسية، وخاصـــة المتأثرين برأي وسلوك المدرسة التركية التي أنتجت لغة يستحيل تداولها خارج الحدود التركية، وغيـــر قابلة الاّ لانتاج إناس متشنجين قوميا يمارسون اقصى انواع التعالي على ثقافة الآخر المختلف.

اللغة الكردية غنية جدا بالمرادفات لدرجة يمّكنها من الاستغناء عن اية كلمة غريبة، مثلا توجد في سوريا تلاثـــة مناطق فيها كثافة كردية، وتكاد بعضها ان تكون خالية من غير الأكراد، هذه المناطق هي الجزيرة بتنوع لهجاتها وكوباني وعفرين. ان لم نجد مرادف لكلمة غريبة في منطقة، فسنجده في المنطقتين الباقيتين، وبالتالي ليس هناك من داعٍ لإدخال التركيبات والاستنباطات العجيبة على الطريقة التركية، إحدى اللإستنباطات التركية بلغ عدد حروفها سبعة وعشرون حرفا، اذا هذه عملية تعقيد للّغة،

واساءة بالغة للغة مثل اللغة الكردية المتعددة اللهجات والكثيرة المرادفات. المساهمون الآخرون في خلخلة بناء اللغة هم بعض كتاب الفيس بوك، وبعض اشباه الأميين بتكنولوجيا تطوير اللغة الذين ساهموا في دورات تعليم اللغة، ظهر فيما بعد ان ملقّن الدورات العظيم لم يكن يحمل اي اختصاص في اية لغة، وعمليته كلها كان هدفها تلميع شخصيته، في مجتمع تهيمن عليه اللأمية السياسية والثقافية ويندفع بطريقة مرضية متهورة خلف عاطفته القومية العمياء، لدرجة الاستعداد لوضع كل أولاده تحت تصرف معتوه سياسي لمجرد قراءة بعض طلاسم المقدس السياسي التافه على مسامعه.

كتاب الفيس بوك الذين خصصوا يوم الخميس للّغة الكردية، وتباروا في القاء الوعظ اللغوي، البعض اراد ان يعلمنا نحن الذين رضعنا اللغة مع حليب امهاتنا، وتابعناها مع اشعار جكرخوين، والجزيري، وبيكس، وكتبنا بها احيانا، ارادوا ان يعلمونا الفرق بين shewat و shewitandin واشياء اخرى من هذا القبيل، وارشدونا الى موقع اليكتروني يخوض معركة البحث في فقه اللغة وتلقينها للجهلة امثالنا، فلم نجد فيه شيئاً سوى تشوهات وعنتريات فيس بوكية اضافية.

انا لست مختصاً في اللغات، ولا انصح الغير مختص فيها خوض هذه المعركة. لكنني مختص في البحث عن الإشكاليات في العلوم ومعرفة الحد الأدنى من قوانينها التي تخولني رؤية الإشكاليات بشكل واضح جدا، وفي مجال بحثنا لي المام بمعرفة اللغة الكردية وإلمام آخر بمعرفة القوانين العامة والشروط الضرورية الواجب توفرها في اللغات لكي تنسجم مع عصر التكنولوجيا الذي نعيشه، يخولني معرفة الاشكاليات، وعرضها امام المختصين ومناقشتهم، لكي نتصور سوية حجم المصيبة، ولكي يسير المختصون في طريق ايجاد حل علمي لها قبل ان تستفحل الكارثة.

لقد تطور علم اللغة كثيرا على مستوى العالم في نهاية القرن العشرين لأن بين اللغات كلها اسس مشتركة. قواعد امثال ابو الاسود الدؤلي، وابو موسى الأشعري لم تعد مجدية كثيرا، فهي قامت بوظيفتها في اضافة ميكانيزمات سلامة تداول لغة كانت موجودة ومحاطة بهالة من المقدس السماوي الذي لايسمح باي تبديل جوهري وصارت اللغة كافية لاستعمالها مع تكنولوجيا القرن السابع الميلادي الذي لن يحدث اي تطور بعده الى يوم القيامة، وكفى الله المؤمنين شر القتال. لكن الذي حدث هو ان العالم الآخر لم ينتظر يوم القيامة..

كتاب الفيس بوك الذين خصصوا يوم الخميس للّغة الكردية، وتباروا في القاء الوعظ اللغوي، البعض اراد ان يعلمنا نحن الذين رضعنا اللغة مع حليب امهاتنا، وتابعناها مع اشعار جكرخوين، والجزيري، وبيكس، وكتبنا بها احيانا، ارادوا ان يعلمونا الفرق بين shewat و shewitandin واشياء اخرى من هذا القبيل،

وتطور وفق تطور التكنولوجيا وتطورت اللغة ايضا حسب مستلزمات الحياة الجديدة، لكن بهدوء وبدون قفزات واضحة المعالم الاّ ان مابعد الحرب العالمية الثانية كان منعطفا تاريخيا حيث التطور المذهل للآلة والوعي المجتمعي تطلب لغة اكثر تطورا، فظهرت البنيوية اللغوية وتطور علم اللسانيات.

نعوم تشومسكي احد عمالقة علم اللسانيات ابدع التسلسل الهرمي في اللغة المستخدم في برمجيات الكومبيوتر، وفي الرياضيات وخاصة نظرية التوافقيات، وفي علم النفس التطوري. ونظرية النحو التوليدي المستخدم في مجال الطب وعلم وظائف الأعضاء، وشرح على ضوءه نظام المناعة البشري، والخصائص المتنوعة للبروتين. ويشهد احد علماء الكومبيوتر (دونالد كانوت) بأن نظرية البنى التركيبية لتشومسكي نظرية رياضية للّغة يمكن لها ان تطور حدس مبرمج الكومبيوتر.

وجاك لاكان الذي اعتمد في تحليلاته النفسية على اللغة باعتبارها مرآة اللاوعي، حيث اعتبر اللاوعي بنية لغوية كاملة، فكانت نتيجة دراساته النفسية انقلاباً في بنية اللغة واسسها وتراكيبها.

وفرديناند دي سوسير الذي يعتبر الأب المؤسس لمدرسة البنيوية في اللسانيات، والذي اثبت ان اللغة ظاهرة اجتماعية، حيث كانت في السابق تدّرس كظاهرة تاريخية.

أود القول ان لغتنا الكردية الجميلة تتعرض لتشوية مشين، فبالإضافة الى الغير مختصين وكتبة الفيس بوك ومدّعي الكتابة، تستثمرها الأحزاب السياسية لغاية زيادة أعضائها من الأعمار الصغيرة، الغير ناضجة عقليا، فتقوم بعملية غسيل دماغ مدروسة لهم، وتدربهم على الإطاعة العمياء، وتحولهم الى أناس متشنجين وغير أسوياء، تموت لديهم المحاكمات العقلية، وتقوى لديهم نزعة الرفض المطلق لكل مابنته مجتمعاتهم من قوانين مجتمعية لبناء الشخصية السوية، وبالتالي تفكك البنى الاجتماعية وانهيار العائلة اعظم مؤسسة كردية حافظت على كيان مجتمع بلا دولة منذ آلاف السنين وحتى الآن، وانشغال جيل الشباب بمعارك وهمية، وإهمال التعليم والعمل المجدي، وليحدث مايحدث فالكارثة مؤكدة وهي الأخطر.

أخيراً لكي تكون اللغة سليمة يجب ان تستنبط النقص الموجود فيها من اساسيات اللغة ومصادرها المؤكدة .. ولكي تنسجم مع العصر يجب ان تحقق الشروط التالية : البساطة، وسرعة التطور، وقابلية الانضغاط، وسلامة الصوتيات ووضوحها، وسرعة الأداء واختصارها، والخلو من الاحرف الحادة، والترددات التي تتواتر بين مسافات طويلة ووضوح المعنى، وانسجام تراكيبها اللغوية، والاهم احتوائها على المصطلح العلمي الدقيق، وان تكف الفئات الغير مختصة عن استثمارها وتتركها للمختصين الذين يؤمل منهم الى جانب عملهم السريع في تولي مهة التصدي لإشكالات اللغة الآنية ان يفكروا بتأسيس مجمع لغوي، على امل ان تساهم المؤسسات الوطنية الكردية في تطوير هكذا مشروع.

هروب من إشكالات الهوية ..

محمد وداعة

خبراء النزاعات على اختلافهم يميلون الى التعامل مع أي نزاع وصل الى مرحلة الاقتتال بتفكيك عناصر النزاع وتحديد حدته وتحليل مساراته عبر نظرية أصل و منشأ النزاع أو " الجذور التاريخية " ويتم التأسيس لفهم النزاعات المسلحة عبر إرجاعها للنزاع الطبيعى حول الموارد حيث يرتقى النزاع ان لم يفلح فى اقتسام الموارد الى نزاع حول السلطة ، وأن فشل المتنازعون فى اقتسام السلطة يتحولون الى التنازع حول الهوية ، و تتفبرك حولها النظريات (من انها الغاية و الوسيلة) فى المجتمعات الديمقرطية هناك أليات معروفة ومعتمدة لحل نزاعات الموارد والسلطة وهى السلطات القضائية (كان لدينا الإدارة الأهلية) والعملية الانتخابية ، عليه فنادرا ما تصل تلك المجتمعات الى استخدام العنف المسلح لحسم تلك القضايا ، الملاحظات الأولية عن ندوة الهوية وبدءا وبرغم ملاحظاتنا على مدخلات الندوة وتوقيتها واختصار الدعوة اليها على شخصيات بعينها نحترمها ولا نطعن فى سعيها جهدا لالتماس طريق للبحث عن هوية سودانية جامعة

يتوافق عليها كل أهل السودان بمختلف أعراقهم واديناتهم وثقافتهم ، لأن وضع ثنائية العروبة والإسلام بعد قيام الإنقاذ وإصرارها على " المشروع الحضارى" كان قد أطاح بكل ما رسخ من (هوية متصالحة) عانت من الهشاشة و اتسمت بديناميكية ارتبطت الى حد كبير بالصراع السياسى ولكنها كانت موجودة وهى الهوية المزدوجة "العربية – الإفريقية" ، تعود السودانين مشاركة بلادهم وتواجد كبار المسئولين فى الدولة فى المؤتمرات العربية والأفريقية ولم يولد هذا أى تناقض ملحوظ بين السودانيين فى التواجد فى المؤسستين.ا ذلك ان محاولات التقاطع و التصادم مع ماهو موجود سيخلف حالة من التجافى ويبدد اى امل فى التعامل مع موضوع الهوية بأعتباره مسألة حداثية اكثر منها عرقية ذلك ان موضوع الاعتقاد فى الهوية بنبغى أن يقاس على علاقته بالمواطنة والدولة ومدى رضا المواطن عن دولته وكيف يرى نفسه فيها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا ومدى تمتعه بحقوقه الأساسية

وعليه فلا يمكن التعويل على جهد لايرى رابطا بين الهوية "المتأرجحة و المتحركة" وبين ما يتلقاه المواطن من تعليم وتنمية وخدمات صحية ، وهل وصل الى مرحلة فيها يرى مصلحة فى الانصهار والتوحد مع مجموعات اخرى ، وهل أستطاعت النخبة التى حكمت بلادنا منذ الاستقلال ان تقدم شكل للدولة التى تسودها قيم العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان ، كيف لأي عاقل ان يدعى انتمائه لهوية وان كانت فى اطار الدولة الموحدة و هو لم يجد فى هذه الدولة الا الحروب والدمار والفساد والاستهتار بالقانون ، ومن لعاقل أن يؤمن بدولة حددت وصنفت مواطنيها وميزت بينهم ومكنت وقننت لعدم المساواة ، نعم كل هذا حدث و يحدث ، و لكنه لا يمكن ان يبرر التعاطى مع موضوع الهوية انطلاقآ من الموقف من الحكومة (الدولة) ، هذه الحكومة استطاعت ان تقسم الحزب الواحد الى حزبين او يزيد، و القبيلة الى قبيلتين ، و اكتوى بنار ظلمها و جبروتها من ادعت انها جاءت بهم و من اجلهم ، فلم يسلم منها بنى جلدتها من (المتثاقفين بما أسمته الثقافة العربية و الإسلامية) او حسبما يدعون ، من بديهيات القول ان ندعى على غيرنا و على أنفسنا ،

ان سيادة حكم القانون فى الدولة الديمقراطية و تعميم التنمية المتوازنة و إصلاح العملية التعليمية يمكن ان يشكل رافعة مطلوبة لتعزيز حاكمية القانون و يزيد من فرص استدامة الديمقراطية وبذلك يرتبط موضوع الهوية بتأسيس مشروع الدولة السودانية ، وهو أمر يبدو بعيد المنال و رهين بأن تغادر القوى السياسية و منظمات المجتمع المدنى حالة الضعف و الإرهاق التى تعتريها و ان تكون فى حالة ذهنية تسمح لها بالإسهام الايجابي لبلورة راى ناضج فى امر نعتبر ان البحث فيه واجب على الجميع دون تهويل او تبسيط مخل ، الى ذلك ظهرت فى السنوات القليلة الماضية مصطلحات فرضت نفسها بقوة القضايا السياسية و المطلبية التى طالبت بها مثل (المركز و الهامش و السودان الجديد) ، ورغم الاصوات (النادرة) التى ترتفع و تخفت أحياناً الا ان التصور العام لهذه الحركات (دارفور – ج كردفان و جنوب النيل الازرق) لم يطرح موضوع الهوية بشكل صريح باعتباره احد المشكلات ، كما ان الهامش بالإضافة الى غرب البلاد يتوفر بصورة اكبر فى الشرق و الشمال وحتى جنوب الوسط (الجنوب الجديد)

كيف لأي عاقل ان يدعى انتمائه لهوية وان كانت فى اطار الدولة الموحدة و هو لم يجد فى هذه الدولة الا الحروب والدمار والفساد والاستهتار بالقانون ، ومن لعاقل أن يؤمن بدولة حددت وصنفت مواطنيها وميزت بينهم ومكنت وقننت لعدم المساواة ، نعم كل هذا حدث و يحدث ، و لكنه لا يمكن ان يبرر التعاطى مع موضوع الهوية انطلاقآ من الموقف من الحكومة (الدولة) ،

و نحن لم ننجز بعد لا شكل ولا مضمون الدولة السودانية ، ان المفكرين و منهم الكتاب و المثقفين و خبراء الاستراتيجية فى الدول الحديثة لا ينظرون الى ما تحت اقدامهم و لا ينفعلون بالطارئ ، انهم هناك يخططون الى ما بعد الخمسين و المائة سنة ، كما ان التجارب الهندية و الجنوب افريقية و اللبنانية ، و فى دول عريقة كالمملكة المتحدة او اسبانيا او فرنسا و كندا لم تشترط وحدة الهوية كشرط لازم لوحدة الدولة ، ولم تسعف الجنوب اليمنى و لا الحكمة اليمانية من المطالبة بعودة دولة اليمن الجنوبية رغم التطابق و التشابه بين اليمنيين و فى كل شيئ ، و لا أوجدت تلك الحالة من التشابه و التطابق دولة فى الصومال ، كما ان ما حدث فى منطقة البلقان وانقسام يوغسلافيا السابقة إلى عدة دويلات ...

صورة من الفيسبوك

انهم هناك يخططون الى ما بعد الخمسين و المائة سنة ، كما ان التجارب الهندية و الجنوب افريقية و اللبنانية ، و فى دول عريقة كالمملكة المتحدة او اسبانيا او فرنسا و كندا لم تشترط وحدة الهوية كشرط لازم لوحدة الدولة ،

محمد وداعة، كاتب سوداني

صحيفة "الراكوبة"

ملابسات نشوء علم السياسة في عصرنا

شفان ابراهيم

ما أن بدأ القرن العشرين يمل أكثر فأكثر نحو التعقيد, ويعجَّ بالتطورات والمتغيرات السريعة, والصراعات الدولية, والحروب المحلية والإقليمية والدولية و أبرزها الحربان العالميتان, فضلاً عن الصراعات الداخلية وحروب محلية طائفية لأنظمة الحكم, كل هذا استوجب الشروع إلى وضع الحلول لها؛ وقد تجسد هذا المسار بإرساء الأسس لعلم السياسة لإتباع قوانين دقيقة, وطرق دراسة علمية قائمة على الملاحظة, والاستنتاج واستقراء الحقائق في ضوء تقدم العلوم الدقيقة والإنسانية.

لكن هذا التوجه أصطدم بجملة من وجهات النظر المتضاربة لدى الباحثين والمهتمين في كيفية تحديد مفهوم السياسة, فمنهم من رأى أن السياسة هي علم حكم الدولة الذي يقوم على دراسة المبادئ التي تعمل به الحكومات, والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى, وبين حدها الأعلى كضرورة للحضارة وكعنوان للمستوى التنظيمي التحضيري الذي بلغه الإنسان؛ وهي في الحالتين في خدمة التنظيم الحضاري على مختلف مستوياته, ويعبر ابن خلدون عن هذا التلازم بين السياسة والحضارة فيقول (أن الدولة والمُلك للعمران بمثابة الصورة للمادة, وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودهما, وقد تقرر في علم الحكمة انه لا يمكن انفكاك إحداهما عن الأخر فالدولة دون العمران لا تتطور والعمران دون الدولة والمُلك متعذر, فتُعتذر السياسة لذلك) هذا بالإضافة إلى اتجاهات أخرى تعرف السياسة على أنها: علاقات القوة بين الناس بما معناها هي السيطرة, إضافة إلى تعريف السياسة على أنها ضرب من ضروب الفن كونها تتطلب مهارات سياسية لدى كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم, وهذه الخبرات تزداد عادة من خلال الخبرة العملية. لكن هذا لا يكفي إذا لم تتوافر عند رجال السياسة مميزات وخصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب والخلاق

وبعد النظر والحس النقدي في ممارسة الحكم, والقدرة على بلوغ الغاية, وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار انسب السبل وأدقها, وآلا تتحول السياسة إلى نوع من التكالب على المكاسب, ومماثلة السلطة بالغنيمة القابلة للنهب والهبش, ولعل نتيجة توجيه السياسة نحو هذا المسار هو الذي جعل الناس يقارنون السلطة السياسية بالعمل الأخلاقي بحيث صارت عندهم ذلك المخلوق الوحش الذي يأكل أبنائه.

وقد حاولت الماركسية اللينينية من خلال إبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد أن تصل إلى تعريف محدد للسياسة انطلاقا من المقولة التي تنصب على أن سياسة كل طبقة تحددها مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى, وهذه العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تفصح عنها أطروحة العلم الماركسي؛ على أن السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد, فهي تخدمه بدعمها وصيانتها للنظام القائم باعتبار أن كل دولة تملك جهازاً للقهر والإرادة وجل اهتمامها باستمرار هو الحفاظ على المكاسب التي وفرها النظام. في وقتنا الراهن يجمع علماء السياسة على أن علم السياسة يدرس الدولة ومؤسساتها..

وقد حاولت الماركسية اللينينية من خلال إبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد أن تصل إلى تعريف محدد للسياسة انطلاقا من المقولة التي تنصب على أن سياسة كل طبقة تحددها مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى, وهذه العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تفصح عنها أطروحة العلم الماركسي؛

والجماعات السياسية وظواهر السياسة ومن السلوك السياسي, كما أنه يهتم بدراسة العلاقات الدولية, ومشكلات السياسة الخارجية, وعلاقات الدولة داخل المجموعة الدولية, وممارسة العلاقات الدولية والسياسات الدولية, والتنظيم الدولي وطبيعة العلاقات بين دول العالم, وتقويم عوامل الصراع وأسباب التعاون معها, لكن مع كل ذلك ومع كل المحاولات التي يبذلها علم السياسة كي يصبح علماً دقيقاً ومضبوطا؛ إلا أنه لا يزال يعترضه الكثير من العقبات باعتباره غير قادر على التنبؤ بالأحداث السياسية بصورة دقيقة كما هي الحال في العلوم الأخرى؛ نظراً لما تنطوي عليه العلاقات الاجتماعية من تغير مستمر بحيث ما يعد صالحا اليوم قد لا يكون في الغد. كما أن الصعوبة تبرز في تطبيق أسس هذا العلم المفترض حيث قد يضطر رجال السياسة إلى المساومة, وقبول الحلول الجزئية والاهتمام بالمصالح الفردية, بدلاً من إبداء وجهة نظر علمية شاملة بصدد الحكم؛ وذلك بسبب الضغوط الدولية على دول الأطراف أو بسبب ضغط ظروف الماضي أو بين الجهل والأنانية, بالرغم من كل ذلك فان علم السياسة استطاع أن يدشن مجالات كانت حتى الأمس القريب محرمة على الإنسان العادي,

فلم تعد على سبيل المثال مسالة صنع الأحداث السياسية مقصورة على أصحاب المعارف؛ لان الأحداث السياسية لا تتشكل بمعرفة كل واحد على حدة, إنما على العكس من خلال استخراج الآراء المستمدة من المجموع الاجتماعي, وإذا أراد السياسي أن يقلل من أخطائه التي تقوده إلى الأخطار فعليه أن يستعين بالمعارف العلمية الصحيحة, وان يتفادى الارتجال الذي لابد من أن يؤدي في النهاية إلى الكارثة نتيجة غطرسته وقطيعته مع المجتمع المدني, إضافة إلى ضرورة ار تباط علم السياسة بالعلوم الإن الأخرى, فإذا كانت دراسة القطاع السياسي والنظم السياسية, والسلوك السياسي والعلاقات السياسية من أهم مجالات علم السياسة, فلا بد كي يكتسب مصداقية في الساحة الدولية ويحتل مكاناً لائقاً في ميدان العلوم أن يتزود بالكشوفات المتطورة للعلوم الإنسانية الأخرى, فالأفكار السياسية نشأت متزامنة مع نشوء أول اجتماع أنساني ولم يكتب لأي مجتمع أو حضارة النجاح والاستقرار في الحياة لو لم تكن السياسة في قلبها.

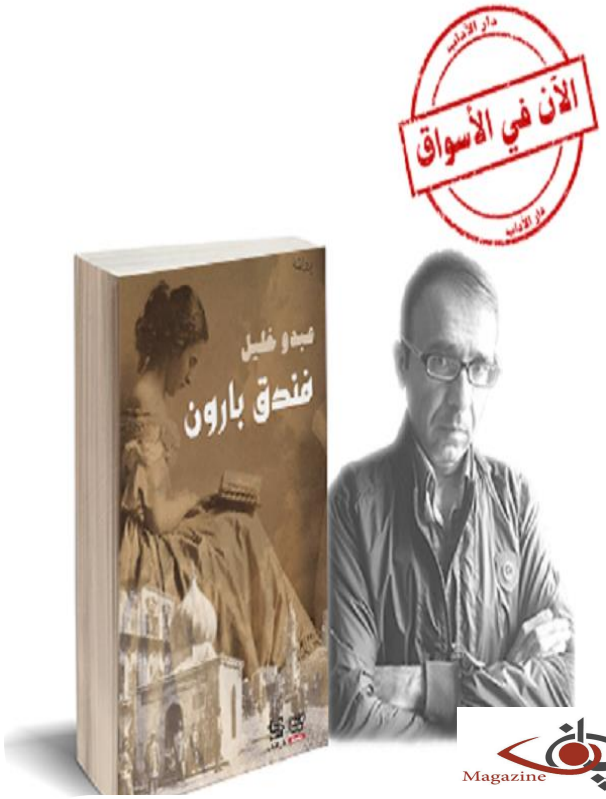

فندق بارون

في فندق بارون الذي يحمل جزءًا من ذاكرة مدينة حلب، تحطّ هيلين، الفتاة اللندنيّة التي كانت ثمرة حبّ عابر بين والدتها كاترين وبين أحد زبائن الفندق من سكّان المدينة، في سبعينيّات القرن المنصرم. وهناك، تتعرّف إلى العجوز الأرمني كارو الذي لم يبارح الفندق منذ عدّة عقود، فتحاول نكش ذاكرته علّه يساعدها على معرفة ذلك السرّ الذي كشفته والدتها في رسالة كتبتها لها قبيل وفاتها بأيّام.

Rojava
PDK-S
1957
Dijwar ibrahim
دژوار ابراهیم

تفكك الدول وتغيُّر حدودها... بروز عالم من غير حدود

باراغ خَنّا

ضم روسيا القرم هو إحدى حلقات سيرورة «طبيعية» من تفكك الدول وإعادة إنشائها على وجه مختلف. واليوم، عملية تعديل الحدود وتكييفها تمضي على قدم وساق من أجل ان توائم بين السيادة السياسية والمعطيات السكانية والاتنية. ويوم أبصرت الأمم المتحدة النور في 1945، بلغ عدد الدول المنضوية فيها 50 دولة، واليوم يبلغ عددها نحو 200، وسيرورة توسع الدول وتفككها وتغير حدودها لن تتوقف عام 2014. ولا يخفى ان القرم تغرّد خارج السرب. فالاعتداء الروسي لا مسوّغ له، لا أخطاء الحكم ولا الفساد الأوكراني منذ الثورة البرتقالية عام 2004، لكن ضم القرم الى روسيا لن يطلق شرارة حرب عالمية ثالثة أو حرب باردة جديدة. وحدود الاتحاد السوفياتي السابق رسمت عشوائياً على نحو ما رسم الاستعمار الأوروبي الحدود في افريقيا.

وأبرز الدول التي يهددها خطر الانفجار هي روسيا ذاتها. فتوزيع السكان والموارد يوجه دفة السياسة. والروس ينزلون في غرب الأورال، بينما يتعاظم عدد الصينيين في شرقه. ويجافي المنطق افتراض ان سيادة موسكو على شمال شرقي روسيا بعد خمسين سنة ستبقى على حالها اليوم ولن تنحسر.

وسيرورة انتقال السيادة هذه الى الصين بدأت: فالصينيون يشترون الخشب والغاز والنفط والمعادن من أقصى الشرق الروسي. وفي وقت قريب، يرجح ان يشتروا المياه كذلك. ويدور الكلام على العمل بوحي مشاريع عهد خروتشوف التي تقضي بتغيير مسار الأنهار الروسية لري الصين. وحري بروسيا الإعداد لجبه تقدم الصين في اراضيها عوض مواجهة الاتحاد الأوروبي في اوكرانيا، ولكن يقال في موسكو ان حوادث القرم تمد الجسور بين الصين وروسيا وتقرّب بينهما. وتحسِب موسكو ان التحالف مع بكين في مواجهة الغرب ترتجى منه فائدة، لكن هذا الحليف المزعوم هو ابرز خطر يتربص بروسيا. والاضطرابات القصيرة الأمد هي الجسر الى نظام مستقر ودوران عجلة النمو والاندماج الاقليمي في الامد الطويل. ولا تنقص الغرب وسائل تؤثر في السياسة الروسية، أبرزها هو السلاح السكاني. وفي العقد الماضي، لم تتوقف موسكو عن المطالبة بإلغاء تأشيرات الدخول لمواطنيها في الاتحاد الأوروبي، لكن الأوروبيين ردوا طلبها ورفضوه. وهذا الرفض يمكن أوروبا وبرلين ولندن من انتخاب أبرز الكفاءات الروسية و»سرقتهم»

من بلدهم الام واستمالتهم. وفي المتناول الاقتصاص من روسيا وطردها من مجموعة الدول الثماني، وتقليص هذه المجموعة الى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والصين. وهذه المجموعة نافذة في تحديد المعايير الدولية. على سبيل المثل، التعاون بين اعضاء هذه المجموعة يجلو على ابرز صوره في منظمة التجارة الدولية، وهي اكثر بنى المنظمات الدولية تماسكاً وقوة. وتتعاون أميركا مع الاتحاد الأوروبي في تذليل خلافاتهما مع الصين، لكن هذه الدول تتجنب عقد قمم ثلاثية وتخشى رؤية سلبية اليها. والاتحاد الأوروبي هو نموذج بارز من نماذج التكامل الإقليمي، ومستقبله واعد، فهو يتوسع وحدوده تتغير. وحري بمناطق كثيرة في أميركا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط وآسيا استلهام النموذج الأوروبي، وترك الحدود الموروثة من المرحلة الكولونيالية والسعي الى إرساء تكامل إقليمي. والنموذج الأوروبي هو الأمثل، لكن الأوروبيين يغفلون ذلك. ويتوقع ان تزيد شعبية الشعبويين- وهؤلاء يعادون الاجانب وأوروبا- في الانتخابات الاوروبية المقبلة. ولكن إذا التزم هؤلاء وعودهم وصدوا ابواب الهجرة وتركوا منطقة اليورو، وجدوا ما لا يعجبهم. فهم يحسبون ان عجلة بلدهم ستدور على أحسن وجه اذا تركوا اليورو ونأوا عن الاستثمارات والتجارة الدولية.

ولا أملك امام هذه الطموحات الضعيفة الصلة بالواقع غير تمني الحظ السعيد لأصحابها. فلا أحد يرغب في شراء الدراخما اليونانية اذا غادرت أثينا اليورو. ومن سيُقبل على شرائها هم من يرغبون في الاستفادة من إفلاس هذا البلد ووضع اليد على ثرواته ومرافئه ومعالمه الاثرية. وأتمنى ان يسلط القادة الأوروبيون الضوء على نتائج الخطاب الشعبوي وأخطاره وألا يتصرفون وكأن الشعبويين يقدمون بديلاً سياسياً يعتد به. وحماسة الفرنسيين فاترة إزاء أوروبا، ودواعي التشاؤم قائمة، لكنها صنيعتهم. ففي فرنسا القطاع العام ضخم وغير ناجع. وكلفة الاستثمار مرتفعة، والاقتصاد مقيَّد وغير قادر على التنويع على رغم امكاناته. لكن هذه المشكلات لم تأتِ من بروكسيل بل هي من بنات فرنسا نفسها. وفي اوروبا ليست باريس مهمّشة بل تتولى الى جانب برلين توجيه دفة الاتحاد.

وأعتقد بأن مكانة (الرئيس الأميركي) باراك اوباما في التاريخ ثانوية. والأغلب ان ينظر الى ولايتيه الرئاسيتين على أنهما امتداد لنتائج حروب جورج دبليو بوش وأخطاء الادارة الاقتصادية وإهمال البنى التحتية وتوسع هوة اللامساواة. ويعود الفضل الى دينامية الاسواق أو التنقيب عن الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط الصخري، في عدم خسارة الولايات المتحدة ثراءها ونفوذها. ولم يفلح اوباما في الخروج من ارث مرحلة بوش وتقويم مسار الامور في البلاد. فهو أخفق في رفع حد الأجور الادنى، ويرغب في إصلاح القطاع الصحي، لكن نتائج إصلاحاته غامضة وعجلتها قد تتعثر. وكنت ناشطاً في حملته الانتخابية لكنني لا أرى ان التاريخ سيذكره. وحكم أوباما هو امتداد لحكم جورج دبليو بوش، فحوادث التاريخ تملي سياقاتها. والأوفياء لأوباما ومحبوه يرون ان رئاسته هي قطيعة مع عهد بوش، لكن المراقب المحايد لا يستطيع غير ملاحظة التكامل والاستمرارية. فهو شأن سلفه عاجز عن إصلاح وول ستريت وعن تعديل السياسات المالية والضريبية التي تلحق الضرر بالطبقات المتواضعة،

وعاجز عن وقف الحرب على الإرهاب وغلق غوانتانامو، وهو بدّد وقتاً طويلاً في الانسحاب من العراق وافغانستان. وفي كتابي الأخير أتوقع خروج العالم من «العصر الوسيط» الذي نسبح به اليوم، وبروز «نهضة» جديدة يغلب عليها تغيُّران بارزان: ثورة نفسية ينجم عنها ادراك ترابط العالم والدول والإقرار بذلك، والثورة التكنولوجية أي ثورة شبكات التواصل. فيبرز عالم تتهافت فيه الحدود السياسية وتغلب عليه كفة شبكات الترابط الجديدة. وعدد كبير من الدول مهدد بانفراط عقده، في الشرق الأوسط تحديدا، فسورية والعراق أو الأردن لن يسعها الحفاظ على حدودها الحالية، وهذا التغيُّر يحمل مستقبلاً واعداً إذا قرت عين الشعوب في وحدات مناطقية اكثر اندماجاً في بنى تبادل اقليمي. وإذا لم ينقطع سيل الدماء في سورية، تتجه من غير شك الى خسارة حدودها الحالية. التقيت وزير المال الكوسوفي، وأطلعني على نصوص اتفاقات مناطق تبادل (تجاري) حر في البلقان. وأمكن ابرام مثل هذه الاتفاقات بعد عشرين سنة فحسب على الحروب التي نهشت يوغوسلافيا السابقة. وفي وسع الشرق الأوسط إرساء مثل هذا التبادل. ولا شك في ان الطريق الى عالم من غير هيمنة صينية طويل وتسيل فيه دماء كثيرة، شأن طريق الفكاك من الهيمنة الألمانية أو الأميركية.

- خبير أميركي في الجغرافيا السياسية، مولود في الهند وصاحب كتاب يصدر قريباً بعنوان «تغيير خريطة العالم»، عن «ليبراسيون» الفرنسية، 5-2014/4/6، إعداد م. ن.(الحياة)

بين الدولة - الأمة المنكفئة والسوق العالمية المتجانسة... حلقة أوروبية وسيطة وفاعلة

يورغين هابيرماز

هامش المناورة والتأثير الذي خسرته الأمة - الدولة تستحيل استعادته على صعيد غير صعيد الإطار العالمي الذي يتوج العلاقات بين الأمم - الدول.

يغلب على عصرنا تفاوت حاد ومتعاظم الاتساع بين مجتمع عالمي ينحو إلى التجانس على مثال واحد وبين عالم الدول المقيم من غير تغيير على تفتته. وتنشأ عن هذه الحال مشكلات خطيرة. فالدول المتماسكة بإرادات مواطنيها وإدراكهم، في مستطاعها وحدها المبادرة إلى الفعل والتأثير المجدي، الصادر عن إرادة ديموقراطية، في مجتمعاتها. لكن هذه الدول تتعثر تدريجاً في علاقات وظيفية تتسلل، على رغمها، عبر الحدود الوطنية. ويقود الدمج المنظم والحتمي إلى نتائج سياسية غير مرغوبة لا مناص من ضبطها. ويدرك السياسيون والمواطنون أن العمل السياسي ضعيف التأثير في إطار العولمة الجديد، فيداوون الداء أو الضعف بالتمسك المحموم بالدولة - الأمة وموقف نفسي مفهوم، من جهة، لكنه مشكل ومتناقض، من جهة أخرى.

هامش المناورة والتأثير الذي خسرته الأمة - الدولة تستحيل استعادته على صعيد غير صعيد الإطار العالمي الذي يتوج العلاقات بين الأمم - الدول. لكن المعاهدات الدولية تبقى في منأى من المراقبة الديمقراطية. ويقضي حل بديهي بإنشاء منظومات أو «أمم» دولية قد لا تلبس لباس الدولة، ولا تتبنى قالبها، وتستجيب مع هذا لمعايير المشروعية الديمقراطية.

ووحده هذا الحل البديل الذي اخترنا السير فيه مع الاتحاد الأوروبي، يقود إلى ديمقراطية تتخطى الصعيد أو المستوى الوطني. وهذه الديمقراطية، تسوغ الاتحاد الأوروبي، وتقره على إرادات مواطني دوله ومجتمعاتها، وتخوله معارضة معايير مجتمع عالمي تتولى شبكاته التوحيد القسري من غير مراعاة أحوال المجتمعات وطاقاتها ومواردها. وينهض المثال الاجتماعي الأوروبي على علاقة عضوية تربط دولة الرعاية بالديمقراطية. فإذا لم يكبح جماح التفاوت الاجتماعي المتعاظم، منذ عقدين، فالأرجح أن تتمزق هذه الرابطة، وترتخي العلاقة العضوية. ويقترن النازع إلى التمزق الاجتماعي بنازع مقلق إلى شلل سياسي متفاقم، ناجم عن عزوف الناخبين المنتمين، في معظمهم، إلى الشرائح الفقيرة. وإذا لم يشارك هؤلاء في الانتخابات أصاب هيئات التمثيل- التي تفترض إشراك كل المصالح في عمل الهيئات ومناقشاتها وقراراتها- انحلال وخلل ينذران بأسوأ العواقب. والاعتراف بأن جموح رأسمالية الأسواق المالية هو أحد الأسباب الحاسمة في هذا المنحى لا يشترط الإقرار بالاعتبارات الماركسية. ولا يشترطه، كذلك، هذا في باب أول، الإقرار بالحاجة الماسة إلى ضبط القطاع المصرفي العالمي بقواعد جديدة يعوَّل على نجاعتها في إقليم اقتصادي يتمتع بوزن منطقة اليورو وحجمها.

والاعتراف بأن جموح رأسمالية الأسواق المالية هو أحد الأسباب الحاسمة في هذا المنحى لا يشترط الإقرار بالاعتبارات الماركسية.

وللشعوب الأوروبية مصلحة في الاتحاد السياسي. ويترتب على الاتحاد تقييد سطوة الأمم - الدول على مواطنيها، وحملهم على تشارك مستوى أعلى من السلطات والقرارات يؤلف بين عدد من الأمم. ولا يتمتع هذا المستوى بالبداهة الحدسية التي غرف منها الاتحاد الأوروبي في مراحله الأولى. وبعض من المسؤولية عن هذه الحال هو نتيجة استقالة النخب السياسية أو عجزها عن إشراك جماعات مواطنيها في (تقرير) سيرورات التوحيد. وتضطلع الأحزاب ووسائط الإعلام بمهمات تعويض ما فاتها من تربية سياسية. واقتصر ما يلي على 3 مسائل ملحة لا غنى للتغيير السياسي الضروري عن معالجتها، وتتجنب المناقشات تناولها.

وأدت إدارة الأزمة الاقتصادية في الأعوام الأخيرة إلى توسيع صلاحيات المجلس (الأوروبي) والمفوضية. فأبرزت هشاشة مشروعية الاتحاد الأوروبي، وحفزت التحفظات الوطنية عن قرارات هيئاته.

ومنذ أيار (مايو) 2010، عمدت الحكومة الاتحادية (الفيديرالية) الألمانية إلى التنويه القوي بموقع ألمانيا شبه المهيمن في أوروبا وعليها. فأدى الأمر إلى خلخلة السياسات الداخلية الأوروبية وهزّها بعنف لم تفلح محاولات التهدئة الخطابية في التقليل من ارتداداته. وأدت إدارة الأزمة الاقتصادية في الأعوام الأخيرة إلى توسيع صلاحيات المجلس (الأوروبي) والمفوضية. فأبرزت هشاشة مشروعية الاتحاد الأوروبي، وحفزت التحفظات الوطنية عن قرارات هيئاته. ويثير مثل هذه السياسة القلق لأنها لا تمس أسباب الأزمة. وتتمتع الحكومة الألمانية بوزن اقتصادي وبقوة تفاوض يرجحان رأيها في مداولات المجلس الأوروبي ومساعيه لتجاوز الأزمة.

وتتمتع الحكومة الألمانية بوزن اقتصادي وبقوة تفاوض يرجحان رأيها في مداولات المجلس الأوروبي ومساعيه لتجاوز الأزمة. فهي أكرهت البلدان المأزومة على «إصلاحات» جذرية، لكنها لم تتحمل المسؤولية عن نتائجها على الاتحاد.

والأمر لا يقتصر على الشكل أو أسلوب المعالجة. فمصلحتنا الوطنية على المحك، وحري بنا ألا نعود بألمانيا إلى «موقع شبه مهيمن» شق الطريق إلى حربين عالميتين، وأتاح التوحيد الأوروبي أخيراً تخطيه. فمن غير انعطاف سياسي على المستوى الأوروبي، ينبغي ألا نتوقع من جيران ألحقت بهم سياسة الأزمة التي فرضناها عليهم من غير مراعاة، خسائر ثقيلة، الاستجابة والملاقاة في منتصف الطريق. وعلينا كذلك المبادرة إلى الخطوة الأولى على طريق التعاون الوثيق، والبرهان على إرادتنا إرساء دورنا الرائد على إواليات طوعية ومن غير قسر. ويقتضي هذا التنسيق مع فرنسا مبادرات جديدة، وعلى قدم المساواة، واحترام البلدان الصغيرة.

ومع إوالية الاستقرار الأوروبية (MES) سنّ أعضاء اتحاد النقد الأوروبي نهج تمويل يتولى مساعدة الموازنات المتعثرة، غير أن أدوات الإوالية وأجهزتها طليقة من كل مراقبة برلمانية. والسبب هو شكل المعاهدة الدولية الذي لا يتيح الاحتكام إلى المشروعية الديموقراطية. ولا غنى للتعاون العميق من مثل هذه المشروعية. وانقسام أوروبا شطرين، شطر دول تسدد الأموال وشطر دول قابضة، يذكي في الأطر السياسية الوطنية أو الداخلية حساسيات وضغائن متبادلة

غير أن أدوات الإوالية وأجهزتها طليقة من كل مراقبة برلمانية. والسبب هو شكل المعاهدة الدولية الذي لا يتيح الاحتكام إلى المشروعية الديموقراطية.

ويغذي النزعات إلى أداء دور كبش المحرقة. وقوى التأويل المغرض آراء محرَّفة في الأزمة وأسبابها. فإذا استثنيت اليونان، العلة المباشرة في الاستدانة المفرطة التي ناءت بها الدول هي ديون الأفراد، وليست السياسة المالية العامة للحكومات، على خلاف مزاعم راجت في ألمانيا. وأدى التشخيص الذي عزا الأزمة إلى ديون الدول، إلى إهمال القضايا البنيوية والرئيسية وإطراحها من أداة الأزمة. وفي مقدور الحكومة الفيديرالية وحدها التخفّف من شبهات التكنوقراطية والموقع شبه المهيمن. فيسعها أن تقترح على فرنسا وبلدان الجنوب الأوروبي - حيث لا يثير التنازل عن السيادة أو الاندماج العميق في الإطار الاتحادي حماسة عارمة - حلاً سياسياً واقتصادياً معاً. وعلاقة ابتداء سيرورة الحل قد لا تحوز الثقة إلا إذا استوفت 4 شروط: القبول بوتيرتي توحيد تختار الدول الأوروبية فيهما الوتيرة التي تناسبها، والتخلي عن العلاقات الحكومية البينية التي ترتب البلدان على مراتب متفاوتة، ونشدان نظام أحزاب أوروبية، واطراح المثال الإجرائي الأوروبي ونخبويته. ويترتب على الشرط الأول تمييز الهيئات الأوروبية على نحو تنشأ معه أوروبا متحدة ومشرَّعة على انضمام دول أخرى عاملة في الاتحاد الأوروبي القائم، أولاها بولندا. فأوروبا متحدة، تتمتع بقلب وبأطراف في مستطاعها القبول بتحفظات بريطانية تقتضي النزول عن بعض الصلاحيات الاتحادية إلى الدول أو استجابة رغبات انضمام مشكلة على شرط التزام إطار معاهدات قائمة. وتتيح الانتخابات الوشيكة إلى البرلمان فرصة تسييس جدول الأعمال المقبل، في سياق إدارة متنازعة للأزمة على صعيد أوروبا. وقد يضطلع مرشحون مشتركون، ويتخطون الحدود الوطنية، بالتمثيل الملموس والظاهر على برامج متفرقة. فتتناوب على الاقتراع احتمالات لا يقتصر اختلافها على الشكل، ومن غير هذا التسييس البرنامجي والحزبي، لا تستحق الانتخابات البرلمانية الأوروبية صفة الاقتراع الديموقراطي. مثل هذا التسييس لم يحصل بعد، وعلى نظام أحزاب أوروبي تعهد بدايات من هذا الصنف وتنميتها.

وحري بالنخب السياسية، أخيراً، أن تكف عن النأي بسياستها الأوروبية عن جمهور الناخبين المحليين، والاستنكاف عن إعمال المزيج الشعبوي الذي تطبخه في مطبخها الوطني، والمؤلف من التنديد الشديد والمتمادي ببروكسيل والاقتصار على خطابة لطيفة تمدح أوروبا ولا تلزم أصحابها بشيء. وتخفف النخب السياسية من عاداتها الرتيبة قد يفلح في بلورة تيارات رأي متنازعة حقاً. فلا تقتفي أثر مؤسسات الاستطلاع بل تنشد تعهد رأي عام متنوع ومتعدد الأحكام. فالحياة العامة في بلدان الاتحاد الأوروبي تقوم على أحكام جاهزة تدين «بروكسيل»، وليس على رأي عام متماسك وعلى معرفة دقيقة بالوقائع. وفي أوروبا جماعات مواطنين على مقدار من التربية يمكّنها من تبديد الخرافات السياسية الانفعالية التي يريد اليمين الشعبوي إقناعنا بحقيقتها. ولا يحتاج ترسيخ الديموقراطية القارية الأوروبية في ارض الدول- الأمم إلى شعب أوروبي، وقصارى حاجته إلى مواطنين متنورين فهموا تبعات مواطنتهم في دولتهم وفي الاتحاد الأوروبي. ولا يمتنع على هؤلاء الجمع بين المشاركة في الحياة العامة وبلورة إرادة سياسية على صعيد أوروبا كلها وفي إطارها. ولا نحتاج في هذا السبيل إلا إلى الحياة العامة في بلداننا ودولنا، وإلى وسائط الإعلام. وإذا تولت محطات التلفزة والصحف الوطنية الإعلام عن المناقشات في البلدان الأخرى، وتناولت الموضوعات الاتحادية المشتركة والجامعة، فلا شك إذ ذاك في قيام جسور بين دوائر الحياة العامة والوطنية في البلدان الأوروبية كلها.

*** يورغين هابيرماز:**

فيلسوف ألماني، عن «لوموند» الفرنسية، 2014/2/25، ترجمة: منال نحاس (الحياة)

وجهة نظر

أبراهام بورغ

ما هي الدولة؟ في الفلسفة وفي العلوم السياسية توجد الكثير من التعريفات لهذا المفهوم. هنا والان أكتفي بالقول ان الدولة ليست الشعب أو السكان الذين يسكنون في نطاقها، والدولة أيضا ليست الحكم السياسي الذي يديرها. الدولة هي أداة علمانية في يد الشعب، كل شعب، لترتيب حياته. الدولة يمكنها ان تكون أداة ضيقة جدا أو مركزية وواسعة جدا. ولكن محظور عليها أبدا أن تكون أكثر من أداة.

الدولة هي الوسيط بين الحكم والمحكومين. بواسطتها ينظم السكان المدنيون أمنهم، اقتصادهم ومجاريهم، التعليم، جباية الضرائب وتوزيع الرفاه. الدولة ولا سيما تلك التي من النوع الديمقراطي تعود لمواطنيها. هوية الجماعات السكانية التي تعيش داخل الاطار السياسي تقررها الجماعات السكانية نفسها. سواء في الحديث الدائم أم في التصدي الذي لا ينتهي. ولكن الدولة الحديثة نفسها، على الاقل تلك التي اقيمت هنا بدماء كثيرة، يفترض أن تكون دولة علمانية. معنى الأمر ان الاداة السياسية ليست موضوع مهام دينية، مسيحانية أو ايديولوجية.

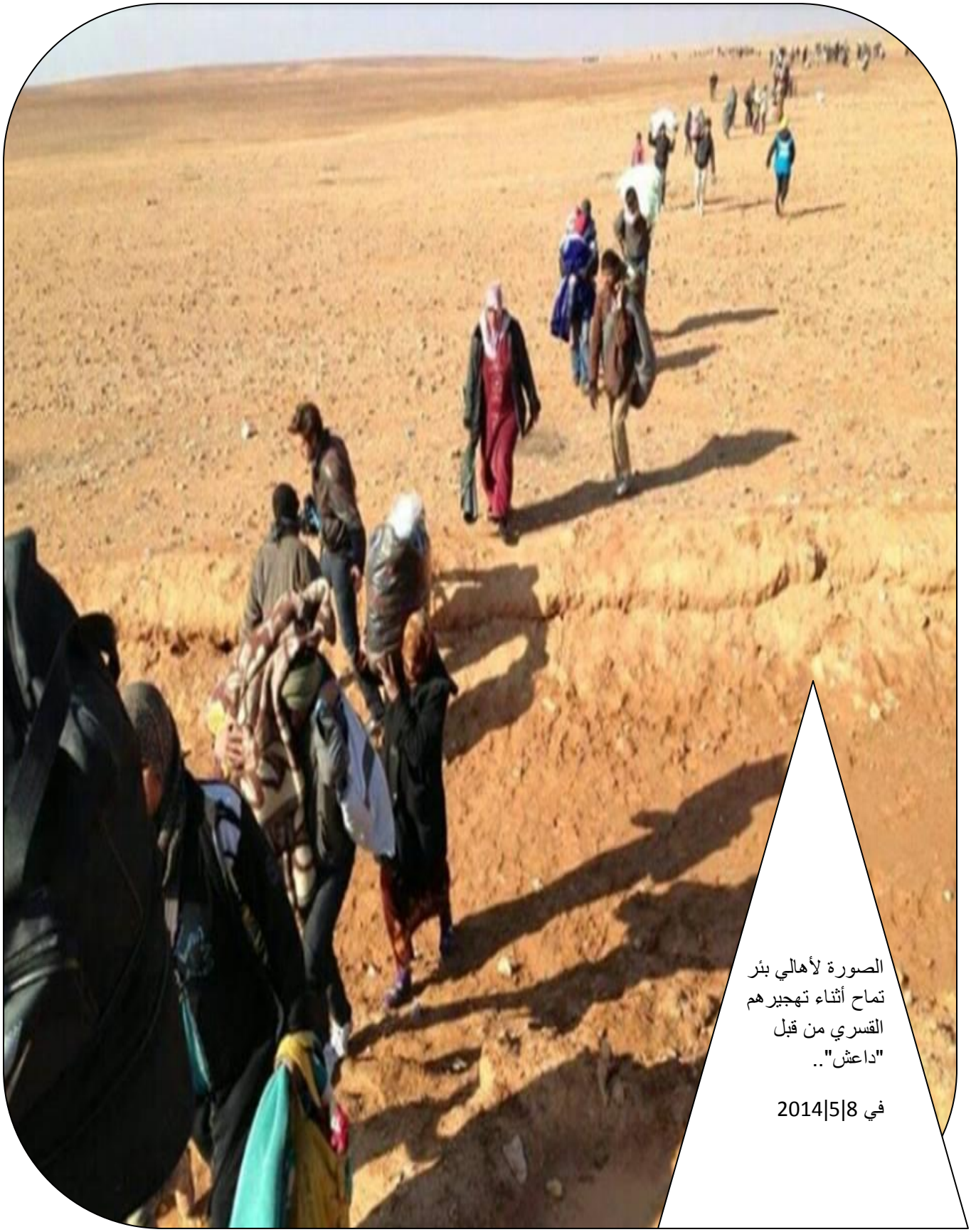

الصورة لأهالي بئر تماح أثناء تهجيرهم القسري من قبل "داعش"..

في 8|5|2014